

Distr.: Limited
22 March 2019
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية
المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة السابعة والثلاثون
نيويورك، ١-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩

ورقة مقدمة من حكومة كوستاريكا

تتضمن هذه المذكرة ورقة وردت من حكومة كوستاريكا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ في سياق
التحضير للدورة السابعة والثلاثين للفريق العامل الثالث. وقد أوردت في مرفق هذه المذكرة
بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

خيارات لتنفيذ خطة عمل للفريق العامل الثالث

١- تشارك كوستاريكا في الفريق العامل الثالث (الفريق العامل) منذ عام ٢٠١٧ بغرض المساهمة في المناقشة العالمية حول تحسين نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (نظام تسوية المنازعات). وقد أبرمت ٢١ اتفاقاً استثمارياً دولياً نافذاً مع آلية لتسوية المنازعات مع المستثمرين (٨ اتفاقات للتجارة الحرة و١٥ معاهدة استثمار ثنائية). وكانت طرفاً في ٩ دعاوى أقيمت ضدها لتسوية منازعات مع مستثمرين.

٢- وفي ضوء تلك الخبرات والممارسات، قررت كوستاريكا الانخراط في مناقشات الفريق العامل والمشاركة في طرح حلول مناسبة بقدر المستطاع. وتماشياً مع هذا الهدف، وبناء على طلب الفريق العامل في دورته السادسة والثلاثين، تقدم كوستاريكا مقترحاً بإعداد خطة عمل للفريق العامل في المرحلة الثالثة من ولايته من أجل أن تنظر فيه الدول الأعضاء.

سبل معالجة الشواغل التي يستصوب الفريق العامل الثالث إدخال إصلاحات بشأنها

٣- تؤيد كوستاريكا اتباع نهج برغماتي متوازن في الإصلاح بغية التوصل إلى نتائج مجدية في حدود فترة زمنية معقولة. وهي تسلّم بأن المرونة مطلوبة من الفريق العامل من أجل وضع وتنفيذ حلول مختلفة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

٤- وهذا يعني أن كوستاريكا تقبل، كمبدأ عام، بإمكانية التوصل إلى إصلاحات مبكرة تؤتي ثماراً سريعة، مع عدم استبعاد أي مسعى إصلاحي أوسع نطاقاً في المستقبل. وترى كوستاريكا، أن نهجاً من هذا القبيل لن يتيح تحقيق فوائد فورية في المجالات الرئيسية فحسب؛ وإنما سيضفي أيضاً قدراً أكبر من الشرعية على عمل الفريق العامل. وقد تشكل تلك الثمار السريعة أيضاً البذرة الأولى التي تنبثق منها إصلاحات أعم وأشمل.

٥- وتشجع كوستاريكا المشاركين أيضاً على مناقشة الحلول المطروحة مع الأشكال المقترحة التي يمكن أن تتخذها (مبادئ توجيهية، اتفاقية، مدونة قواعد سلوكية، على سبيل المثال). وهي ترى أن ذلك سوف يساعد الحكومات على تقييم جدوى المقترحات. ومن الواضح، أن الشواغل ليست واحدة لدى جميع الدول الأعضاء، ولذا ينبغي لأي عمل في هذا الشأن أن يكفل قسطاً كافياً من المرونة يتيح للدول اعتماد أفضل الحلول والأشكال المناسبة لمصلحة كل منها.

التسلسل والأولية والمسارات المتعددة

٦- أحاطت كوستاريكا علماً بالآراء التي أبدت خلال الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل بشأن التسلسل وترتيب الأولويات. وهي، في هذا المجال، تتفق مع الآراء الداعية إلى تحديد نوع ما من الأولويات حتى يتسنى إجراء مناقشة تتسم بالفعالية والكفاءة. وفي هذا الصدد، ترى كوستاريكا أن المناقشات ينبغي أن تتناول الحلول على مراحل.

٧- لذا تقترح كوستاريكا أن ينظر الفريق العامل في تحديد أولويات خيارات الإصلاح حيثما تبدى توافق في الآراء مع دراسة الشواغل الأكثر إلحاحاً. وتقدم كوستاريكا في المرفق الأول بهذه المذكرة قائمة استرشادية لمجول مصنفة وفقاً لفئة الشواغل. ويُفضل تحديد تلك الأولويات في الاجتماع الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويمكن للدول الأعضاء أن تسترشد في تحديد الأولويات بالآراء المعرب عنها بشأن آثار كل شاغل ومدى تواتره وأهميته النسبية في نظام تسوية المنازعات، وبشأن جدوى الحل ومدى فائدته المحتملة في معالجة الشواغل المتعددة.

٨- وتعتبر المشاورات غير الرسمية وأفرقة الصياغة آلية مفيدة إذا ما توفرت أرضية مشتركة للعمل، فهي تتيح تخصيص جلسات للتداول حول المواضيع التي لا يوجد توافق في الآراء بشأنها. ويمكن أيضاً للفريق العامل أن يتبع مسارات متوازية لمناقشة المسائل الأخرى ذات الأهمية، التي لا تندرج ضمن الأولويات، بعقد جلسات جانبية.

٩- ويمكن النظر في عقد ندوات أو مؤتمرات أو تقديم عروض إيضاحية من خبراء بشأن المواضيع قيد المناقشة في أول يوم من أيام الاجتماعات، أو بعد انتهاء الجلسات اليومية. وترى كوستاريكا أن تنظيم تلك الفعاليات خارج الأسبوع المقرر للاجتماع سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف المشاركة.

١٠- ولقد شاركت كوستاريكا في الاجتماع الإقليمي الذي عقد في فترة ما بين الدورات في الجمهورية الدومينيكية ورأت أنه كان اجتماعاً مثمراً ومفيداً في هذه المرحلة الراهنة من العمل. كما تشجع كوستاريكا استخدام الوسائل الإلكترونية في أعمال فترة ما بين الدورات. ويمكن كذلك عقد جلسات الصياغة في المستقبل خلال عطلة نهاية الأسبوع السابقة للاجتماع لاستقطاب أكبر عدد من المشاركين.

التنسيق مع المنظمات والأفرقة العاملة الأخرى

١١- تعتقد كوستاريكا أن مناقشات الفريق العامل يمكن أن تستفيد من نتائج تعديل قواعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. ومن المفهوم أن البلدان الممثلة في الفريق العامل ليست كلها مشمولة بهذا الإصلاح، غير أن الأدوات الإجرائية المدرجة في قواعد المركز الدولي يمكن أن تساعد في معالجة المسائل المتعلقة بالاتساق والحياد والاستقلال والتكلفة والمدة.

١٢- وهناك أيضاً قسط وافر من الدراسات التحليلية التي تجريها هذه المواضيع منظمات أخرى، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي تناول هذه الأعمال في المناقشات. والتعاون بين المنظمات الدولية هو مقوم أساسي لنجاح مناقشات الفريق العامل في تحقيق نتائج مفيدة.

١٣- وفيما يتعلق بإمكانية أن يعالج فريق عامل آخر الأعمال المتصلة بولاية الفريق العامل الثالث، فإن كوستاريكا ترى أن ذلك ليس ملائماً، إذ إن من المسلم به في الفريق العامل الثالث وغيره من المحافل أن إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تنطرق إلى تقييم مسائل

متعلقة بالمصلحة العامة والتحكيم ويتعذر تطبيقها دون مراعاة لهذا الملمح. وتفضل كوستاريكا معالجة المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات في محيط صناعات السياسات العامة ومنفذيها.

١٤- ويضاف إلى ذلك أن الفريق العامل الثالث قد أنفق قدراً كبيراً من الوقت والموارد وحقق ثماراً ناجحة في مناقشة هذه الصعوبات التي يمكن معالجتها معالجة ناجحة بتركيز النقاش في ساحته. ومن المهم أيضاً مراعاة أن بعض الدول الأعضاء قد تعاني من ضيق في الموارد إذا ما تعين عليها المشاركة في اجتماعات أفرقة عاملة مختلفة.

عملية مفتوحة وشاملة

١٥- رغم أن الحكومات هي التي تقود مداولات الفريق العامل، فإن من الضروري أن يشارك المجتمع المدني والمنتدى الأكاديمي ومنتدى الممارسين في السعي إلى إيجاد الحلول المنشودة. وهذه المشاركة مهمة من أجل توسيع دائرة الاستفادة من الآراء والخبرات المختلفة إلى أقصى حد ممكن.

المرفق الأول

قائمة إرشادية بالحلول مصنفة حسب فئات الشواغل
(أ) افتقار قرارات التحكيم إلى الاتساق والترابط والصحة وعدم القدرة على التنبؤ بها

- وضع تفسيرات مشتركة وآليات تنفيذ للمعاهدات.
- تشاور هيئات التحكيم مع سلطات الدولة (حول الإجراءات غير المتوافقة أو الخدمات المالية أو التدابير الضريبية على سبيل المثال).
- تقديم مذكرات من الأطراف التعاهدية غير المتنازعة.
- تعزيز مشاركة سلطات الدولة في إيجاد حلول بناءً على المشاورات كسبيل لتفادي النزاعات وتسويتها بوسائل أخرى غير التحكيم.
- وضع معايير قانونية للحد من المطالبات التي تقدمها كيانات مختلفة تنتمي إلى هيكل مؤسسي واحد.
- إيجاد آليات لمعالجة الإجراءات المتزامنة حينما يؤثر تدبير واحد على عدة مستثمرين.

(ب) المحكمون وصناع القرار

- إعداد مدونة قواعد السلوك للمحكمين وصناع القرار.
- وضع شروط لتعيين المحكمين.
- تحسين النظام الحالي لتعيين المحكمين والاعتراض على تعيينهم، بما يشمل التعهد بالتنوع.
- فرض جزاءات على عدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك.
- وضع نظام لمراقبة إجراءات الاعتراض على المحكمين.

(ج) تكلفة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ومدتها

- ممارسات جيدة لدرء المنازعات.
- قواعد التمويل من الغير.
- آليات لرفض المطالبات العبيثة في مرحلة مبكرة.
- أدوات للحد من التكاليف.
- آليات لتبسيط الإجراءات.
- مبادئ توجيهية بشأن توزيع التكاليف وتحديد ضماناتها.
- مراكز استشارية.
- الدعاوى المضادة من الدول المدعى عليها.